S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2845
10 February 1989

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
FEB 13 1989
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والاربعين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد رانا	(نيبال)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	اثيوبيا	السيد تاديسي
	البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
	الجزائر	السيد جودي
	السنغال	السيدة ديالّو
	الصين	السيد لي لويي
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيد تورنود
	كندا	السيد فورتيه
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد رجالي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون
	يوغوسلافيا	السيد كوتفسكي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٨شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتونس لدى الامم المتحدة (S/20454)

رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/20455)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بانني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن وإسرائيل وتونس والجمهورية العربية السورية والكويت ومصر واليمن يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس ، وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد بين (اسرائيل) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد بدوي (مصر) والسيد سلام (اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ من القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة ، معمّمة بوصفها الوثيقة S/20456 ، وفيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الامن ، جريا على عادته السابقة ، بدعوة المراقب الدائم المناوب لفلسطين لدى الامم المتحدة للمشاركة في مناقشة البند المعنون 'الحالة في الاراضي المحتلة'" . (S/20456)

ولم يقدّم الطلب وفقا للمادة ٣٧ ولا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، ولكن إذا وافق المجلس فسوف يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم المناوب لفلسطين للاشتراك لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ، ولكن بنفس حقوق المشاركة التي تنص عليها المادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في الكلام بشأن هذا الطلب ؟

السيد اوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الولايات المتحدة ضد الطلب المقدّم إلى مجلس الامن لسببين : أولا ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلبا مستوفيا للشروط اللازمة للتكلم ؛ ثانيا ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالكلام إلا إذا كان الطلب متمشيا مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس . ونرى أنه ليس من المستنسب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته فيخلّ بالقواعد التي وضعها .

ولنسأل أنفسنا ، نحن أعضاء المجلس ، السؤال التالي : هل إن القرار بالخروج على قواعد عملنا والاخلال باجراءاتنا سيعزز قدرة المجلس على القيام بدور بنّاء في عملية السلام في الشرق الاوسط أم سينتقص من هذه القدرة ؟ يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن هذا القرار ينتقص من قدرة المجلس على القيام بهذا الدور .

ويعلم جميع أعضاء المجلس أن العادة جرت على أنه ليس للمراقبين الحق في التكلم في المجلس بناء على طلبهم ، وانما بناء على طلب يجب أن تقدمه دولة عضو

(السيد اوكون ، الولايات المتحدة الأمريكية)

بالنيابة عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على الممارسة الحالية .

ومن الواضح أن قرارات الجمعية العامة ليست الزامية لمجلس الامن . وبصرف النظر عن ذلك ، لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا ما يبرر تغيير ممارسات مجلس الامن . فقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي استهدف تغيير تسمية بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، فعل ذلك

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرارات والممارسات ذات الصلة" .

وهذا القرار لا يشكّل اعترافا بدولة لفلسطين ، ولا تعترف الولايات المتحدة وأغلبية أعضاء الأمم المتحدة بهذه الدولة .

وقد اتخذت الولايات المتحدة على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، فإن الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ .

وطوال أربعة عقود أيّدت الولايات المتحدة التفسير المَرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية .

وبالتالي تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الامن كما لو كانت هذه المنظمة دولة عضوا في الامم المتحدة . إننا نؤمن بالاستماع إلى جميع وجهات النظر ، لكن هذا لا يعني خرق قواعد عملنا . والولايات المتحدة لا توافق بصفة خاصة على ما درج عليه مجلس الامن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . إننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر إلى أي أساس قانوني ويمثّل اخلالا بالقواعد .

لكل هذه الأسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوّت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن لم يكن هناك عضو آخر في المجلس يرغب في التكلم في هذه المرحلة فساعتبر أن المجلس مستعد للشروع في عملية التصويت على طلب فلسطين .

تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فنلندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، نيبال ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت معارض واحد مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت . ومن ثم أقرّ الطلب .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فيما يلي نصها :

"أتشرف بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن أطلب دعوة وفد اللجنة للمشاركة في المناقشة التي ستجرى بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن" .

لقد وجّه مجلس الأمن في مناسبات سابقة دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في المسائل المدرجة على جدول أعماله . ووفقا للممارسة السابقة في هذا الأمر ، اقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من

نظامه الداخلي المؤقت إلى وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة ، فيما يلي نصها :

"أتشرف بأن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، أثناء مناقشة المجلس للبند المدرج الآن على جدول أعماله" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/20458 .

إذا لم أسمع اعتراضا فساعتبر أن المجلس يقرر توجه الدعوة إلى سعادة السيد كلوفيس مقصود وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن اليوم استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة ، الوثيقة S/20454 ، والذي تم تأييده في رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الوثيقة S/20455 .

وأود كذلك أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/20451 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت لبعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول المدرج على قائمتي هو ممثل فلسطين واعطيه الكلمة .

السيد القدوة (فلسطين) : سيدي الرئيس ، بداية اسمح لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إننا نشعر بالسعادة ونحن نراكم في هذا الموقع الهام لما يربطنا بكم شخصيا وببلدكم من علاقات خاصة . واسمح لي كذلك أن أتقدم بالشكر لسعادة سفير ماليزيا على رئاسته الممتازة للمجلس خلال الشهر الماضي . إننا نعبّر عن تقديرنا العميق لاعماله خلال رئاسته للمجلس .

ينظر مجلس الامن الموقر اليوم في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة من قبل اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . ونحن إذ نرحب بذلك ، فإننا نعتقد أن معالجة المجلس لهذه الحالة يجب أن تستند إلى ثلاث حقائق أساسية ، الحقيقة الاولى أن الحالة في أرضنا الفلسطينية تتسم فعلا بالخطورة الشديدة نتيجة استمرار اسرائيل ، سلطة الاحتلال ، في تنفيذ سياساتها واجراءاتها القمعية ضد شعبنا طوال فترة الاربعة عشر شهرا الماضية ، وكذلك تصعيد هذه السياسات والاجراءات وابتداع وفرض أشكال جديدة منها بشكل دائم .

والحقيقة الثانية أن معالجة المجلس لتلك الحالة الخطيرة تاتي متاخرة . فهي تاتي بعد مرور أكثر من عام على آخر قرار للمجلس حول تلك الحالة ، وهو القرار ٦٠٨ (١٩٨٨) بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، إذا ما استثنينا محاولة المجلس استصدار قرار آخر لاحق ، وهي المحاولة التي أحبطت من خلال استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو بتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ . وكذلك بعد مرور أكثر من عشرة أشهر على آخر اجتماع رسمي عقده المجلس لمناقشة الوضع وذلك في شهر آذار/مارس ١٩٨٨ بحضور اللجنة الوزارية العربية . ونحن لن ندخل في مناقشة أسباب هذا التاخر ، باعتبار أن تلك الاسباب محرجة للغاية ، محرجة على ضوء ميثاق الامم المتحدة والواجبات المناطة

بمجلس الامن ، ومحرجة على ضوء ايمان شعوب العالم ، وشعبنا من بينها ، برغبة وقدرة المجلس على وضع حد للعدوان والاحتلال والاضطهاد حفاظا على الامن والسلم الدوليين .

أما الحقيقة الثالثة فهي أن اسرائيل ، قوة الاحتلال ، قد أهملت وتجاهلت تماما ما تمكن المجلس من اصداره من قرارات حول الوضع وبالتحديد القرارات ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٧) و ٦٠٨ (١٩٨٨) ، اضافة إلى بيان رئيس المجلس بتاريخ ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٨٨ ، حيث مازالت اسرائيل تصر على انتهاكها لهذه القرارات وللقانون والمعاهدات الدولية . ولعله من المفيد هنا أن نذكّر أن مجلس الامن كان قد أصدر ٢١ قرارا منذ عام ١٩٦٧ حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس ، وذلك غير الكثير من القرارات حول الاراضي العربية المحتلة الاخرى وعدوان اسرائيل المتكرر على العديد من الدول العربية الشقيقة ـ ٢١ قرارا حول القدس وبطلان ورفض أية تغييرات على وضعها ، وحول عدم شرعية المستعمرات الاسرائيلية ، وحول انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وحول عدم شرعية ترحيل المدنيين الفلسطينيين وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني بما في ذلك عودة المرحّلين عام ١٩٦٧ ، وحول العديد من المسائل الاخرى . ولم تلتزم اسرائيل بأي من هذه القرارات ، ونفذت وتنفذ عكس ما جاء فيها .

هذه الحقائق الثلاث ، أي الخطورة الشديدة للوضع ، وغياب المجلس لفترة غير قصيرة من الزمن ، وعدم التزام اسرائيل بقرارات المجلس ، تستدعي بالضرورة من المجلس معالجة حاسمة ونوعية للوضع في الارض المحتلة ، بما يمكّن من وضع حد لسفك دماء شعبنا واضطهاده على يد اسرائيل . إن قيام المجلس بذلك هو وحده الكفيل بفتح آفاق وامكانيات تحقيق الهدف الاشمل ، وهو تحقيق السلام في الشرق الاوسط .

اسمحوا لي أن أتقدم لكم ببعض التفاصيل عما يحدث في أرضنا المحتلة ، المحتلة منذ ٢٢ عاما تعرض خلالها شعبنا إلى كافة أشكال القمع والاضطهاد ، القومي والسياسي والاقتصادي والذي بلغ أعلى درجاته من خلال انتهاك حقوقه الإنسانية ، بل ورفض وجوده كشعب له حقوقه ككل شعوب الارض . في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ انطلقت

الانتفاضة المجيدة لشعبنا تعبيرا عن رفض واقع الاضطهاد وطلبا للحرية والعدالة . ومع بداية الانتفاضة اكتسب القمع الاسرائيلي ضد شعبنا والمستمر منذ بداية الاحتلال ، اكتسب أشكالا جديدة أشد ضراوة وقسوة بهدف انهاء الانتفاضة واخضاع شعبنا وضرب روحه المعنوية من أجل ضمان استمرار الاحتلال والسيطرة على الارض ورفض حقوق شعبنا .

وفي هذا السياق أطلقت اسرائيل آلاف الجنود ، إلى جانب سوائب المستعمرين المسلحين لتنفيذ سياساتها الرسمية ، فكانت الحصيلة حتى الان ٤٩٠ شهيدا ، وهو الرقم الذي يجب أن أصححه الآن لأضيف ٤ شهداء جدد قتلوا يوم أمس ليصبح ٤٩٤ ، وحوالي ٥٠ ٠٠٠ جريح و ٣٠ ٠٠٠ حالة اعتقال منهم ٥ ٤٠٠ معتقل اداري في السجون والمعتقلات التي من أبرزها معسكر الاعتقال سيئ الصيت "أنصار ٣" في كتزيوت ، وكذلك ٤٩ حالة إبعاد و ٦٠٠ حالة إجهاض حوامل مسجلة لدى المستشفيات ، وعشرات حالات تكسير العظام والعديد من الحالات الاجرامية الاخرى كدفن الاحياء وحرق آخرين .

كل هذا باستخدام العديد من أنواع الأسلحة والذخيرة الحية وما تسمى البلاستيكية ، والأنواع المختلفة من الغازات الخانقة والغازات المجهولة الأخرى . ونضيف إلى ذلك نسف البيوت وإغلاقها ، ومهاجمتها وتحطيم محتوياتها ، حيث تم نسف وإغلاق ٥٦٠ بيتا بحجج مختلفة ، وإغلاق المناطق وفرض حظر التجول لفترات طويلة خلقت في معظم الأحوال أوضاعا صحية وغذائية مفزعة ، وكذلك قطع الكهرباء والطرق والاتصالات ، وإغلاق المدارس والمعاهد العلمية ، وإغلاق المؤسسات الثقافية والجمعيات الشبابية والنسائية والنقابية ، إضافة إلى العديد من الإجراءات القمعية الأخرى .

إن كل هذه الممارسات الهمجية ، في الوقت الذي لم تنجح فيه ، في وقف الانتفاضة ، تعكس عقلية رسمية إسرائيلية متخلفة محكومة بالأساطير والأحلام غير المشروعة ، ممارسة للعنف وعاجزة عن فهم طبيعة الانتفاضة . لقد قالت إسرائيل وحتى في داخل هذا المجلس أن الانتفاضة تحرك محدود أو شغب من قبل بعض العناصر ، وهو تحرك تم بالأساس بتحريض خارجي . وقد أثبتت الأحداث بشكل قاطع أن الانتفاضة تحرك شامل للمجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة بكل فئاته وقطاعاته وتجمعاته السكانية . وهي رفض قاطع من قبل شعبنا لواقع الاحتلال ، وتمرد على أشكال القمع المختلفة .

وقد هدفت الانتفاضة منذ البداية إلى وضع حد لهذا الواقع باتجاه تحقيق الاستقلال الوطني . أما بالنسبة للعلاقة بين الداخل والخارج فقد آن الأوان للجميع أن يفهموا ، وبشكل نهائي ، أننا شعب واحد لا يمكن الفصل بينه ، وأن العلاقة بين الفلسطينيين في الشتات والفلسطينيين تحت الاحتلال لا يمكن أن تكون علاقة تحريضية أو حتى توجيهية . إنها علاقة تبادلية وتكاملية لجسم واحد ، يعيش ليس فقط نفس المسار والمصير ، وإنما يعيش نفس التشكيلات والتجمعات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والمهنية المشكلة لهيئته السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية . ومن هنا يأتي التأثر في الاتجاهين ، إضافة بالطبع إلى القناعة الشاملة لدى شعبنا في كل مكان بما تمثله منظمة التحرير الفلسطينية من كيانية سياسية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك تمثيل دولته ، وبأن التعامل مع المنظمة هو الطريق الوحيد للتعامل مع الحقوق الفلسطينية بشكل سياسي بما في ذلك البعد الوطني لهذه الحقوق .

إسرائيل قالت أيضا عن الانتفاضة أنها ممارسة للعنف وأنها خرق للنظام والقانون . ونحن نقول إننا نتحدث عن احتلال ، احتلال بشع وطويل . ويعلمنا التاريخ القديم والمعاصر في الشرق والغرب ، كما يعلمنا القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، أن مقاومة الاحتلال بكافة الاشكال ، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المحتل ، أمر مشروع بل ومطلوب لتحقيق الحرية . ومع ذلك فقد أثبتت الاحداث بشكل قاطع أيضا أن الانتفاضة شكل من أشكال المقاومة الجماعية ، قامت بقرار واع بتنظيم الشعب وقصر نفسها على استخدام التظاهر والاضراب والمقاطعة . وعبّرت عن نفسها باستخدام أدوات المقاومة غير المسلحة والمتاحة التي هي بمعظمها نتاج للخالق ، وهي الحجر الذي بالرغم من قدسيته في يد أطفالنا فإنه لا يشكل قطعا أداة عنف تواجه بالجيش والرصاص وابتداع الاشكال القمعية الجديدة . إن الانتفاضة شكل من أشكال التضحية الذاتية ، هي قربان وثمن للاستقلال الوطني . إنها شكل جديد من مقاومة الشعوب ضد الاحتلال لا شك أنه سيدخل التاريخ كما دخلته المقاومة السلبية للمهاتما غاندي .

بالرغم من بشاعة ما قامت به إسرائيل ضد شعبنا فإنها الآن تغرق وتمارس مزيدا من أشكال القمع . هل سمعتم حتى في أبشع عصور الظلام عن نسف بيوت العائلات لان أحد أطفالها قذف أحجارا على جنود الاحتلال ؟ هل سمعتم عن رصاص يسمى بلاستيكيا ويستقر في الرأس مسببا الوفاة أو التلف الكامل للدماغ ، أي حالة الحياة والموت في نفس الوقت لهؤلاء الذين كان معظمهم من أطفال شعبنا ؟ هل سمعتم عن جنود يترك لهم حرية إطلاق النار ضد المدنيين العزل حتى دون ما كان يسمى سابقا تعرض هؤلاء الجنود للخطر ؟ الآن وفي نهايات القرن العشرين في الارض الفلسطينية المحتلة ، تسمعون وترون هذا الفصل الجديد من مأساة شعبنا ومعاناته .

وأمام هذه التراجيديا تأتي السخافات الإسرائيلية المتمثلة في عروض الحكم الذاتي التي عفى عليها الزمن والمشروطة الآن في معظمها بإنهاء الانتفاضة ، وبعدها بوقت قصير أو طويل . إن هذه السخافات السياسية تثبت مجددا أن أصحابها لم يفهموا قط أن هناك شعبا يريد الحياة ويريد الاستقلال ، وأن هؤلاء لم يتخلوا قط عن أحلامهم في

استمرار الاحتلال والسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأن هؤلاء لا يقيمون وزنا للشرعية الدولية ولقراراتها .

وبالمقابل ، وعلى الجانب الفلسطيني تتوفر فرصة جدية وتاريخية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط . فقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ مجموعة من القرارات التاريخية تاثرت وارتبطت بلا شك بانتفاضة شعبنا ، ونقلت الصراع في الشرق الاوسط نقلة نوعية جديدة . فقد قام المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته التاسعة عشرة الاستثنائية المعقودة في الجزائر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وباعتباره الجسم التشريعي الممثل للشعب الفلسطيني ، بإعلان الاستقلال لدولة فلسطين . وهو القرار الذي استند إلى الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني ، والذي جاء انسجاما مع قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي نص على قيام دولتين في فلسطين إحداهما يهودية والاخرى عربية ، وكذلك انسجاما مع الشرعية الدولية . كما قام المجلس باصدار بيان سياسي عكس موقفا جديدا أبرز ما فيه قبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وتاكيد الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة وعلى أساس القرارين المذكورين والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني ، وبحضور الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وأطراف الصراع - بما فيهم طبعا منظمة التحرير الفلسطينية - وعلى قدم المساواة ؛ بالإضافة إلى مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته في دولته .

وبهذا نكون قد طرحنا المعادلة الصحيحة والممكنة . ان قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) يوفر الاساس القانوني لحل الصراع ، في الوقت الذي يوفر فيه قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الاساس السياسي له . لقد لاقت انجازات المجلس الوطني الفلسطيني وقراراته ترحيبا دوليا واسعا للغاية ، لعل ابرز معالمه اعتراف ٩٤ دولة حتى الآن بالدولة الفلسطينية الفتية ، ٩٤ دولة تشكل فعلا أغلبية أعضاء الامم المتحدة . كما اعتبر العديد من الدول الاخرى أن موقف المجلس الوطني قد فتح الطريق لعلاقات ثنائية وثيقة ، بما في ذلك امكانية الاعتراف بالدولة لاحقا ، وانه قد أتاح فرصة هامة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط .

وبتاريخ ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وأمام الجمعية العامة للامم المتحدة المنعقدة في جنيف ، قام السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي تتولى مهام ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لحين تشكيلها ، باعلان مبادرة سلام فلسطينية تستند إلى موقف السلام الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني . وفي اليوم التالي وفي مؤتمر صحفي عقده في جنيف رئيس اللجنة التنفيذية قام بإعطاء مزيد من التوضيحات لموقفنا السياسي بشكل متكامل . وفي نفس اليوم قامت الادارة الامريكية بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية منهية بذلك ثلاثة عشر عاما من المقاطعة التي كنا نقول دائما أن انهاءها أمر مفيد ومطلوب لدفع عملية السلام . وإننا نعتبر هذا التطور أمرا هاما وايجابيا وسنعمل من جانبنا على تطوير هذا الحوار وتوسيعه باتجاه تطبيع كامل للعلاقات . وسنعمل كذلك ، بالرغم من ادراكنا للصعوبات ، لتحقيق انسجام في الموقف السياسي . إن شعبنا مازال يأمل أن تقوم الولايات المتحدة بتأييد حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وفي ممارسة استقلاله الوطني . وأن تقوم بتسهيل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام .

لقد دعت القيادات الفلسطينية مرارا في المرحلة الاخيرة اسرائيل وقادتها للاستجابة لنداء السلام ، وبكل أسف فإننا لم نجد على المستوى الرسمي إلا التعنت والرفض والمزيد من التطرف في الموقف السياسي ، وكذلك المزيد من القمع ضد شعبنا في

الارض المحتلة . لقد آن الاوان أن تفهم اسرائيل أن الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية ، بما في ذلك حقه في ممارسة سيادته في دولته ، حقيقة لا يمكن القفز عنها ، ولا يمكن ايجاد البدائل لها . إن الصراع في الشرق الاوسط لا يمكن حله بالدعوة الى التفاوض مع بدائل عربية ، أو من خلال الوهم الكاذب بإمكانية ايجاد بدائل فلسطينية تمكن اسرائيل من عدم التعاطي مع البعد السياسي للصراع وقصره على بعض الامور الحياتية اليومية في اطار الاحتلال .

لقد قام الجانب الفلسطيني ، وليس للمرة الاولى ، بفتح المجال لتحقيق السلام ، من خلال طرح الحل الوسط التاريخي الذي استجاب له العالم ، وأشير هنا الى قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ الذي صوتت الى جانبه الاغلبية العظمى من دول العالم ، وهو القرار الذي دعا مجلس الامن للبحث في الوسائل المطلوبة لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط بما في ذلك انشاء لجنة تحضيرية . واذا كان تصويت دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والدول الاشتراكية الى جانب القرار أمرا طبيعيا باعتبار موقفها السياسي الثابت الذي نثمنه ونقدره تقديرا عاليا ، فإننا نعتبر تصويت الدول الغربية وبعض الدول الاخرى الى جانب القرار تطورا ايجابيا للغاية . من هنا فإننا نعتقد أن الارضية متوفرة لمجلس الامن ، خاصة في ظل الموقف الايجابي للسيد الامين العام للامم المتحدة واستعداده الدائم للاسهام في العمل المطلوب ، والبدء في تحقيق الانجازات المطلوبة في هذا الاتجاه ، وإلى أن يتم انجاز ذلك ، فإن المطلوب فورا هو تقديم الحماية اللازمة لشعبنا في الارض المحتلة بواسطة الامم المتحدة .

إن شعبنا بحاجة إلى موقف دولي جاد يحفظ حياة أبنائه . وإن اسرائيل أيضا بحاجة إلى ان يُفْهِمَها العالم أن ما تقوم به مرفوض بشكل جدي . ونحن نامل أن ينجح مجلس الامن هذه المرة في ذلك بما يفتح الباب رحبا أمام امكانيات السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ والى بلدي .

المتكلم التالي هو ممثل تونس الذي يود أن يدلي ببيان بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غزال (تونس) : السيد الرئيس أود في البداية أن أتقدم إليكم باسم وفد بلادي ، تونس ، وباسم المجموعة العربية التي لي شرف رئاستها لهذا الشهر بأحر التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الامن لشهر شباط/فبراير . وإننا لواثقون أنكم ستوفقون كل التوفيق في قيادة أعمال المجلس بفضل ما تتحلون به من خبرة وكفاءة وبفضل ما يحظى به بلدكم الصديق نيبال من تقدير . واسمحوا لي سيدي الرئيس بأن أنوه كذلك بسلفكم سعادة السفير أسماعيل رزالي المندوب الدائم لماليزيا لقيادته الحكيمة لأعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير الماضي .

يجتمع مجلس الامن اليوم استجابة لطلب المجموعة العربية عقد اجتماع فوري للنظر في الحالة الخطيرة التي تزداد كل يوم تدهورا في الارض الفلسطينية المحتلة ، نتيجة لتفاقم الممارسات القمعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزل ، كما ورد في الرسالة التي أرسلها الى الامين العام المراقب الدائم بالنيابة لبعثة فلسطين لدى الامم المتحدة ، والصادرة بالوثيقة A/44/117-S/20451 بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ . لقد سبق للمجلس الموقر أن اجتمع في نهاية شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وفي بداية السنة الماضية للنظر في الحالة الرهيبة التي عرفتها الارض الفلسطينية المحتلة بسبب حملة القمع والتعسف المسعورة التي تشنها سلطات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني ، خاصة مع بداية انتفاضتهم المجيدة ضد الاحتلال والسيطرة الاجنبية .

وقد نتج عن تلك الحملة القمعية لسلطات الاحتلال سقوط المئات من الضحايا وجرح الالاف وسجن آلاف آخرين من أبناء الشعب الفلسطيني ، وهُدمت بيوتهم وانتهكت مساجدهم وكنائسهم ، وطرد العديد منهم خارج وطنهم فلسطين .

وقد أعطت وسائل الاعلام الدولية للعالم صورة جلية عن جانب من تلك الممارسات القمعية الاسرائيلية . كما أدلى ملاحظون دوليون عديدون بشهادات مجردة على الانتهاكات المتواصلة التي ترتكبها يوميا سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة .

وأمام هذا الوضع المتردي أصدر المجلس الموقر قراراته ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) وضمنها شجبه لتلك الممارسات ودعا اسرائيل الى احترام اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية المتساكنين المدنيين زمن الحرب . كما دعا المجلس الى وجوب التوصل الى حل عادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي .

وقام الأمين العام ومساعدوه بجهود حثيثة محمودة لدراسة ذلك الوضع . وأصدر الأمين العام تقريره الوارد بالوثيقة S/19443 بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، بمقتضى القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) وتقدم فيه بتوصيات بالقيام بالاجراءات اللازمة لحماية أبناء الشعب الفلسطيني على أرضهم المحتلة . فما كان رد فعل اسرائيل على مبادرات المجلس والأمين العام تلك ؟ اثنا عشر شهرا أخرى الآن من الاستهتار بتلك القرارات ونداءاتها ونداءات الأمين العام والمجموعة الاممية ؛ اثنا عشر شهرا من مزيد الصلف والتحدي والاعتداء قريبا وبعيدا إذ تمادت اسرائيل في إنكار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والثابتة ، وفي ابتكار ما شاءت من أبشع وسائل القمع والاضطهاد ، وتفننت في صنع شتى أنواع الرصاص القاتلة والغازات الخانقة وغيرها واتخذت سلسلة من الاجراءات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التعسفية ، في محاولة يائسة ولا محالة فاشلة لإسكات صوت الحق الفلسطيني ، غير متقيدة بمواثيق دولية ولا بقيم انسانية فارتفع عدد القتلى والجرحى وغالبهم شباب وأطفال ، وغصت السجون ، وامتلأت المعتقلات وتواصل نسف البيوت والإبعاد .

وقد حملت لنا الايام القليلة الاخيرة أنباء مزعجة عن تصاعد التعسف والاضطهاد من طرف سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وبشاعة الممارسات التي يتعرض لها على أيديها أبناء الشعب الفلسطيني الابرياء العزل ، من أطفال وشباب ونساء في أرضهم المحتلة ، وكأنهم مجرد حشرات ، كما سمح رئيس وزراء اسرائيل لنفسه بوصفهم ، واعدا بسحقهم .

هذا وكذلك ما جاء في كلمة السيد المراقب الدائم بالنيابة لفلسطين أمام المجلس الموقر منذ لحظات ، وصف مقتضب للحالة الخطيرة التي تشهدها الارض الفلسطينية المحتلة ، خال من كل مبالغة أو تهويل . فالعالم كله على علم بأن ذلك دون الحقيقة المرة والواقع المؤلم في الارض الفلسطينية المحتلة . وهو ما تصرح به اليوم وتثبته وتشجبه حتى أبعد الجهات عن مظنة التحامل على اسرائيل . كل ذلك معروف للجميع ، كما أن عدد القتلى والجرحى والمساجين دون إدانة ولا محاكمة ، والبيوت المهدومة وظروف القتل والجرح والتعذيب والاضطهاد ، كل ذلك معروف بالصور والوثائق . فهل يمكن أن تواصل المجموعة الدولية وأن يواصل مجلس الامن ملازمة الصمت أمام هذا الوضع ؟

إننا نعرف أن منطق اسرائيل لم يتغير وهو ليس إدانة تلك الممارسات المشينة ، ولكن إدانة الكلام عنها . ومنطق اسرائيل ليس وجوب وضع حد لتلك الممارسات بل أن تترك وشأنها تسلط على الشعب الفلسطيني ما شاءت من البطش . ولا معقب عليها ولا رقيب ، ولا رادع من قانون دولي .

لقد دأبت اسرائيل على البحث عن مبرر لممارساتها القمعية واستبدادها على الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه المشروعة ، في حجارة يرمي بها طفل فلسطيني ، أو في مطاط عجلة يحرقها في الطريق . ولكنها لن تجد في ذلك مبررا مقبولا .

وما قامت الانتفاضة المجيدة ظلما وعدوانا على اسرائيل ، ولكن شعبا عيل صبره ، وفرض عليه اليأس من جراء ما يزيد على عقدين من الاحتلال والقمع والمهانة ، رفع رأسه رافضا رفضا باتا الاحتلال والتسلط الاجنبي والهيمنة الاستعمارية ، عدته أضعف سلاح وأبسطه وأنجعه أيضا ، حجارة من تربة وطنه . وقد برهن على ما يتحلى به من ضبط للنفس إذ أعرض عن استعمال السلاح الفتاك ، سلاح العصر ، والسلاح الذي يرهبه به المستعمر المحتل ، وهو في متناوله .

أما سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، فإنها لم تتردد في الانقضاض عليه بكل آليتها الحربية وجيشها ومعمريها .

ولكن مهما ارتفع الثمن الذي يدفعه الشعب الفلسطيني من دمه ومن معاناته ، فإن قوة المحتل الغاشم هي المندحرة لا محالة ولن تحقق القوة ولا القمع ولا التعسف سلما ولا عدلا ولا حلا دائما أبدا .

إن شباب الحجارة في انتفاضته هو في حالة دفاع عن النفس وعن الكرامة وعن حقه المشروع ، وإن من تصدى له هو الظالم المعتدي . أما هو فإنه برهن على تعلقه برفض العنف بالتزامه بالعمل على استرجاع حقوقه المغتصبة ، بالوسائل السلمية .

وبقدر ما يتمسك الشعب الفلسطيني بحقه الثابت في النضال من أجل التحرر وإقامة دولته المستقلة على أرضه بقدر ما هو يعمل على تشجيع كل المبادرات السلمية لحل قضيته والنزاع العربي الاسرائيلي بكامله حلا عادلا ودائما .

إن القرارات التاريخية التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني إثر انعقاده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالجزائر والكلمة المشهودة التي توجه بها الزعيم ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للجمعية العامة عند بحثها لبند فلسطين بجنيف والتي تؤكد جميعها التزام القيادة الفلسطينية باعتماد الشرعية الدولية كما تمثلها قرارات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة أساسا لحل مشكلة الشرق الاوسط ، وتعكس بكل وضوح عزيمة القيادة الفلسطينية على انتهاج سبيل السلام .

وقد وصف الامين العام في تقريره حول الحالة بالشرق الاوسط الوارد بالوثيقة رقم A/43/867-S/20294 الصادرة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ نتائج أعمال دورة المجلس الوطني الفلسطيني بقوله :

"لقد أسفرت الدورة الاخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية وهو ما يتيح في اعتقادي فرص تقدم جديدة صوب السلم ينبغي أن نغتنمها" . (S/20294 ، الفقرة ٣٧)

ولكن في الوقت الذي مافتئت تعلن فيه القيادة الفلسطينية عن التزامها انتهاج السبل السلمية ، ويكاد يجمع العالم على وجوب التحرك نحو حل عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط ، وتتعالى الاصوات من كل جانب بدعوة اسرائيل الى النسج على منوال القيادة الفلسطينية ، تتمادى اسرائيل في مواقفها السلبية الرافضة وتحاول التشكيك في صدق النوايا الفلسطينية ، وتعمل على عرقلة المسار السلمي الجديد الذي انفتح أمام شعوب منطقة الشرق الاوسط ، مما يؤكد استمرار اسرائيل في رفضها لكل المبادرات والحلول السلمية وإصرارها على مواصلة الاحتلال والتوسع . وقد برهنت على ذلك بالتصعيد الذي أقدمت عليه مؤخرا لاعمال القمع والاضطهاد .

إن للمجلس الموقر مسؤولية كبيرة في معالجة الأوضاع التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن . وأملنا كبير في أن يتحمل مسؤوليته تلك كاملة ، فيتخذ ما تحتمه الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة من اجراءات لوضع حد لممارسات القمع التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وحماية أبناء الشعب الفلسطيني في أرضهم المحتلة والتعجيل بدعوة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وبذلك يكون مجلس الأمن قد ساهم في حل إحدى كبريات المآسي الدولية وأطول قضية على سجل الأمم المتحدة ، مثلما فعل ذلك في عديد من النزاعات الجهوية الاخرى التي بدأت تبشر بالانفراج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تونس ورئيس مجموعة الدول العربية على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ والى بلدي .

أدعو وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثلة السنغال ورئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وأعطيها الكلمة الآن .

السيدة ديالّو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنني إذ أتكلم بوصفي ممثلة للسنغال ورئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير ١٩٨٩ وأن أوكد لكم مرة أخرى خالص تعاوني معكم في كل الأوقات .

ويود وفدي كذلك أن يعرب عن خالص امتنانه لسلفكم السيد اسماعيل رجالي ، الممثل الدائم لماليزيا وأن يهنئه على نجاحه في تولي رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير ، ذلك الشهر الحافل بالاحداث .

منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تاريخ بدء الانتفاضة ، قتل ما لا يقل عن ٤٩٣ شخصا وجرح ما يزيد على ٥٠٠ ٥ معظمهم من الأطفال والشباب .

ويتطلب هذا السجل المروع ردا عاجلا وصحيحا من المجتمع الدولي ، وعلى جمعيتنا أن تتخذ إجراء فوريا لكفالة وفاء اسرائيل بالتزاماتها بوصفها الدولة المحتلة ، وفقا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

وذلك الاجراء سيدلل على ادراك مجلس الامن الشديد لمسؤولياته ازاء شعب فلسطين الشهيد في الوقت الذي نشهد فيه على الساحة الدولية انخفاضا في استخدام القوة ، وهو شيء له تأثير السحر على استئناف الاتصال والحوار والتفاهم .

ولا يمكن أن ينكر أن ما يحدث على الارض الفلسطينية المحتلة يتنافى مع تيار التاريخ . فهذه الاحداث تحمل بجلاء سمة سياسة منافية لروح العصر تقوم على الهيمنة والسيطرة وتبلغ مستوى نظام حكم يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومع أحكام ميثاق الامم المتحدة .

ومرة أخرى نرفض رفضا قاطعا تلك السياسة ونعرب عن قلقنا ازاء التردي اليومي للوضع الذي يضر ضررا بالغا بالمجتمع المدني الفلسطيني .

ان المواجهات الدموية والخسائر في الارواح البشرية وممارسات الطرد غير المحتملة والعقوبة الجماعية والاذلال والاعتقالات والاحتجازات التعسفية ازدادت لان العاطفة العمياء والتعطش الى الانتقام لا يزالان يسودان على العقل والتسامح .

وتذكرنا عودة القمع والعنف بالحاجة الماسة الى ايجاد تسوية تفاوضية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط .

ان وفد بلادي واللجنة يدعوان المجلس الى امعان النظر والى الشروع في مناقشة متعمقة حول أفضل الوسائل لترجمة رسالة السلم والثقة والامل ، وهي الرسالة التي وجهها الرئيس ياسر عرفات الى المجتمع الدولي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في جنيف عقب القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني قبل شهر من ذلك في الجزائر ، الى واقع ملموس .

لقد نقل الرئيس عرفات الى العالم في تلك الرسالة رد الشعب الفلسطيني على مضطهديه والمحطين من شأنه . ان الرئيس ياسر عرفات ، اذ قبل ، دون تحفظ ، تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولاسيما حقه في تقرير المصير ، نجح في أن يشن بواقعية وشجاعة حملة جديدة للسلم في الشرق الاوسط .

وعلى الرغم من تلك الرغبة الواضحة في السلم ، وهي رغبة أيدتها بحرارة الدول والشعوب المحبة للعدالة والحرية ، لا يزال تردي الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة يسترعي انتباه مجلس الامن . ويرى وفد بلادي واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف انه ينبغي أن تتمخض مداولاتنا عن رد سليم من جانب مجلس الامن على الانتهاكات المتكررة والمنهجية لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

ان اسلوب انتهاكات حقوق الانسان هذه وطبيعتها وأشكالها وصفت وأدينت في كثير من المرات . فقد وجهت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ١٥ رسالة الى رئيس مجلس الامن حول هذا الموضوع في عام ١٩٨٨ وحده ، كما أن تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة الذي نشر مؤخرا يمكن أن ينورنا أيضا حول هذا الموضوع اذا كانت الحاجة الى ذلك لا تزال قائمة .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ ، من خلال مجلس الامن ، مبادرات جديدة للتوصل الى حل شامل لمسألة الشرق الاوسط يراعي المصالح المشروعة لكل الاطراف المعنية .

وما من شك في أن الامم المتحدة يقع عليها واجب ضمان تحقيق المطامح المشروعة والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ومن واجب مجلس الامن أيضا أن ينفذ قرارات وتوصيات الجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والمعتمدة سنة تلو الاخرى بأغلبية متزايدة باستمرار ، ولاسيما القرارات والتوصيات الداعية الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط .

وتستند هذه التوصيات الموضوعية الى مبادئ أساسية معترف بها دوليا تتصل بالمشكلة الفلسطينية ، التي تكمن في صميم النزاع العربي الاسرائيلي . وترى الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي أن عقد هذا المؤتمر أصبح الآن ضرورة حيوية . وهذا الرأي لم يعرب عنه في اطار الامم المتحدة فحسب بل أيضا في قرارات وبيانات الكثير من المنظمات الحكومية الدولية الاخرى ، مثل منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الاقتصادية الاوروبية .

ان وفد السنغال واللجنة على اقتناع بأن مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، إذ يحظى بمثل هذا التأييد الواسع النطاق ، يتيح لجميع الاطراف المعنية والمهتمة بالموضوع فرصا كبيرة للمشاركة في المفاوضات الرامية الى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لأزمة الشرق الاوسط .

اننا نناشد جميع أعضاء مجلس الأمن الاسهام الايجابي في وضع سياسة للحوار فيما بين جميع الأطراف . ومن واجبنا جميعا أن نعمل فرديا وجماعيا من أجل أن يقام عن طريق مفاوضات مخلصة وبناءة سلم بين الاسرائيليين والعرب في ظل ضمانات الامم المتحدة .

ومن الواضح أن المشكلة لا يمكن حسمها دون تسوية سياسية دولية تراعي جميع جوانب المسألة وتستجيب لشواغل جميع الاطراف .

وأود مرة أخرى أن أؤكد ، بالنيابة عن وفد السنغال وعن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، على أنه لا يمكن أن يخفي استخدام القوة الفاشمة والمماطلات والذرائع الدبلوماسية حقيقة أن الواقع الفلسطيني ، "حي وقوي ولا يمكن انكاره أو طمسه أو ازالته" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة السنغال ورئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الاردن . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، يسرني أن أتقدم اليكم بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إن لدينا كل الثقة في مقدرتكم على تسيير أعمال المجلس على أحسن وجه ، وذلك بفضل ما تتحلون به من كفاءة وخبرة وحكمة ونزاهة .

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر والتقدير الى سعادة السيد رجالي اسماعيل ، المندوب الدائم لماليزيا على أدائه الفعال ، ومقدرته الفائقة ، وكفاءته المتميزة في ادارة أعمال المجلس خلال ترأسه له في الشهر الماضي .

يعود مجلس الامن اليوم الى الانعقاد من جديد لبحث الحالة في الاراضي العربية المحتلة . ومنذ آخر مرة انعقد فيها المجلس للنظر في هذه الحالة قبل عشرة أشهر حدثت تطورات على الحالة في الاراضي العربية المحتلة بشكل خاص ، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام استدعت انعقاد المجلس اليوم ليواصل نظره في هذا البند العالق على جدول أعماله منذ سنين عديدة . وإننا لنرجو أن يتمكن المجلس من اتخاذ قرار فعال يتناسب مع خطورة الوضع في الاراضي العربية المحتلة ، ومع ما استجد من تطورات على القضية الفلسطينية ككل . فالوضع في الاراضي المحتلة ما زال يزداد تدهورا يوما بعد يوم ، خاصة على صعيد الاجراءات والممارسات الاسرائيلية المتزايدة التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال .

إن تلك الاجراءات القمعية والممارسات اللاإنسانية التي ميزت تعامل اسرائيل مع الشعب الفلسطيني منذ وقوع الاحتلال قد غدت أكثر تكريسا وعدوانية منذ بدء الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وغزة . فمنذ اشتعال الانتفاضة المباركة سارعت اسرائيل الى تعزيز قبضتها الحديدية وتشديد هجمتها الشرسة بهدف قمع تلك الانتفاضة واخماد جذوتها . غير أنه كلما زادت اسرائيل من عنادها وعدوانيتها ازدادت الانتفاضة صلابة ومنعة . فما كان لهذه الانتفاضة أن تُقمع ، ولا لجذوتها أن تُخمد .

لقد وضعت الانتفاضة الفلسطينية الامور في نصابها الصحيح ، وأبرزت الهوية الفلسطينية بشكل لا يقبل التأويل ، وعبرت عن الارادة التي لا تقهر للشعب العربي الفلسطيني . وأدت بالتالي الى أحداث تاريخية هامة تلاحقت جميعها لتؤكد على عدالة

قضية هذا الشعب ، وعلى رغبته الصادقة في السلام . تلك الرغبة التي اكدها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة في الجزائر في الفترة من ١٢ - ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ، والتي على أساسها جاءت المبادرة السلمية الفلسطينية التي أعلنها الزعيم الفلسطيني السيد ياسر عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف في الثالث عشر من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . فالانتفاضة الفلسطينية ليست اضطرابات ، ولا هي أعمال شغب أو مظاهرات . إنها صورة من أزهى صور النضال الوطني البطولي في مقاومة الاحتلال ، لنيل الحرية ، وتحقيق الاستقلال ، وسيحفظ لها التاريخ مكانا مجيدا في ذاكرته الابدية ، وستظل واحدة من أعظم وأخلد الانجازات الانسانية الرائعة في تاريخ النضال الحديث .

لقد استطاع العالم خلال الاشهر الاولى من الانتفاضة الاطلاع على ما كان يجري على الارض الفلسطينية من أعمال قمع وعسف وارهاب اسرائيلي بحق الفلسطينيين المنتفضين ضد الاحتلال ، الرافضين للامر الواقع الذي تحاول اسرائيل فرضه عليهم بالقوة . وقد برزت هنالك ردود فعل قوية من مختلف أركان الارض أجمعت على التعاطف مع الشعب الفلسطيني وتأييد نضاله من جهة ، وشجب اسرائيل واستنكار أعمالها العدوانية من جهة أخرى . فبعد أن رأى العالم وسمع من خلال وسائل الاعلام المختلفة ما كان يجري - ولا يزال - على الارض الفلسطينية ، لم يعد بإمكانه السكوت أو التغاضي . ولقد قامت اسرائيل بفرض حظر اعلامي على الاراضي الفلسطينية المحتلة لحرمان العالم من متابعة ما يجري هنالك عن كثب . فاسرائيل لم تعتد على سماع صيحات الاستنكار أو أصوات اللوم ، خاصة من أصدقائها الذين استطاعت بأساليبها تزيين أعمالها لهم ، وقلب حقائق الامور أمامهم . إلّا أن الانتفاضة التي عرّت اسرائيل وأظهرتها على حقيقتها ما زالت مستمرة ، وستظل شاهدا على طبيعة السياسة التي تنتهجها اسرائيل مهما تبنت هذه من وسائل التعمية المختلفة .

ورغم أني لا أجدني في حاجة الى سرد شتى أنواع الممارسات والاجراءات الاسرائيلية المختلفة التي تتخذها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، إلّا أنني لا أجد بدا من التذكير ببعضها ، خاصة بعد أن قررت اسرائيل مؤخرا تكثيف تلك الممارسات

وتعزيز تلك الاجراءات ، وكأنها لم تدرك بعد أنها مهما تمادت في نهجها هذا فلن تتمكن من القضاء على الانتفاضة التي تمثل الروح القوية للشعب الفلسطيني وقلبه العامر بحب أرضه ، والتي تعبر عن اصراره الاكيد على نيل حريته وممارسة حقوقه الوطنية كسائر شعوب الأرض .

لقد مارست اسرائيل شتى أنواع العنف والارهاب ضد الشعب الفلسطيني ، منتهكة بذلك كافة المواثيق والقرارات الدولية ، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة ، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . فقد استخدم الجنود الاسرائيليون الذخيرة الحية ضد الفلسطينيين العزل إلّا من ايمانهم وحجارة أرضهم . كما استخدموا أنواعا أخرى من الذخيرة كالطلقات المطاطية والفولاذية والبلاستيكية . ورغم أن هذا النوع الاخير من الرصاص يوصف بانه غير قاتل ، إلّا أنه اذا ما أطلق عن قرب يكون مميتا . وهذا ما يفعله الجنود الاسرائيليون . وقد استشهد بهذا النوع من الرصاص أكثر من أربعين فلسطينيا منذ بداية استخدامه في شهر آب/أغسطس الماضي .

كما استخدمت قوات الاحتلال الاسرائيلية أنواعا مختلفة من الغازات أدت الى وقوع اصابات تراوحت ما بين الموت والاجهاض . ومارست القوات الاسرائيلية الضرب الوحشي ضد الفلسطينيين فحطمت الاطراف والرؤوس ، وإن لم تحطم النفوس . واستمرت حملات الاعتقال بكثافة ، وتواصلت عمليات ابعاد المواطنين الفلسطينيين عن أرضهم وأهلهم ، كما ازدادت عمليات هدم المنازل واقتلاع الاشجار ، وتكرر فرض حظر التجول الشامل والجزئي بحيث بدا وكأن هنالك فرض حظر مستمر . هذا بالاضافة الى انتهاك حرمة الاماكن المقدسة ، والاعتداء على رجال الدين واعتقالهم بحجة التحريض ، ومداهمة المستشفيات ، واعتقال الاطباء والممرضين ، واعتقال الجرحى من داخل المستشفيات ، واغلاق المؤسسات التعليمية مرة بعد أخرى ، وغير ذلك الكثير .

إن قائمة الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني طويلة . وقد قصدت من ايراد ما سبق باقتضاب تبيان حقيقة ما يجري على الارض الفلسطينية ، والتذكير بما يعانيه الفلسطينيون ، وخاصة أن هذا المجلس - كما ذكرت - لم ينعقد للنظر في هذا الوضع منذ عشرة شهور . ولكم أن تتخيلوا الخسائر البشرية والمادية والمعاناة النفسية التي تكبدها الشعب الفلسطيني في مدنه وقراه ومخيماته ، والالام التي عاناها خلال الفترة الماضية . ورغم أن الاحصائيات بشأن تلك الخسائر متفاوتة بنسبة بسيطة ، فإن أكبرها يظل بالتأكيد أقل من واقع الامر . وهنالك شبه إجماع بين مصادر المعلومات المختلفة المتوفرة لدينا على أن عدد القتلى خلال العام الاول من الانتفاضة تجاوز ٤٩٠ شهيدا ، وأن عدد الجرحى قارب الخمسين ألفا حسب سجلات المستشفيات والعيادات المختلفة ، إضافة الى عدد كبير من الجرحى الذين لم ينقلوا الى المراكز الطبية . كما أن عدد المواطنين الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال تجاوز ٢٧ ألفا ، وحالات الإبعاد شملت أكثر من أربعين شخصا ، وحالات الإجهاض في قطاع غزة فقط زادت على مائتي حالة . هذا إضافة الى هدم أكثر من ٥٨٠ منزلا ، واقتلاع ١٠٠ ألف شجرة غالبيتها من أشجار الزيتون . وفوق ذلك كله ، فقد استمرت مصادرة الاراضي وإقامة المستوطنات الجديدة ، وتوسيع عدد من المستوطنات القائمة .

لقد آن لاسرائيل أن تدرك أن مسارها الحالي من خلال مواصلة احتلالها العسكري معاكس لحركة التاريخ ، وأن إصرارها على المضي في هذا المسار هو أخطر عليها من أي عامل آخر ، وأن خوفها من السلام الحقيقي مع الشعب الفلسطيني خوف ناتج عن أفعالها وعن شكها في كل ما هو غريب عن ذاتها .

إن الشعب الفلسطيني ينتظر من هذا المجلس جهدا فوريا مخلصا يرفع عنه الظلم التاريخي الكبير الذي لحق به ، ويحقق له العدالة والامن والحرية ، ليتنعم بحياة طبيعية مستقرة على أرض وطنه كغيره من الشعوب . وذلك بالطبع لا يتحقق إلاّ بتسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي الذي جوهره قضية الشعب الفلسطيني . والجميع يدرك أن المشكلة ليست مجرد انتهاكات اسرائيلية لحقوق الإنسان

في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وإن كان ذلك عنصرا هاما وأساسيا فيها . فالمشكلة مشكلة سياسية تتطلب حلا سياسيا جذريا . غير أنه من الضروري اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتأمين الحماية للشعب الفلسطيني وبصورة فورية وفعالة ريثما يتم التوصل الى التسوية السلمية الشاملة التي يجب أن تبدأ في الحال . وفي هذا الصدد فإننا نود الاشارة الى التقرير القيِّم (S/19443) الذي قدمه سعادة الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الى مجلس الامن في شهر كانون الثاني/يناير من العام الماضي والذي تضمن توصيات هامة بشأن تأمين الحماية المطلوبة للشعب الفلسطيني . والامر الآن متروك لهذا المجلس الموقر راجين أن يتمكن من اتخاذ القرار المناسب الذي يضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني ، وذلك عن طريق تأمين الحماية له كخطوة ضرورية أولى ، ثم العمل على تحقيق التسوية السلمية المنشودة ، تلك التسوية التي ينبغي لاسرائيل أن تقدم مساهمة صادقة وواقعية من أجلها ، وذلك بانسحابها من الضفة الغربية بما فيها القدس العربية وقطاع غزة ، واعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير المصير . ذلك أن الشعب الفلسطيني قدم المساهمة المطلوبة منه ، ويبقى على اسرائيل أن تمد يد السلام وتقابل الدعوة السلمية الفلسطينية التي شهد عليها العالم في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، والتي يساندها موقف سلمي عربي أكيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاردن على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها اليَّ وإلى بلادي .

المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، إنه من دواعي سرورنا العظيم أن نراكم تتقلدون منصب رئاسة مجلس الامن . وإننا على ثقة بأن حكمتكم المعروفة وأسلوبكم الرصين سيكونان خير ضمان لنجاح أعمال المجلس في بحثه لهذه المسألة الهامة . كما أود أن أنتهز الفرصة لأعبِّر عن خالص تقديري للرئيس السابق للمجلس ، سفير ماليزيا ، الذي شهد له الكافة بالحكمة والدبلوماسية الذكية خلال توليه هذا

المنصب . ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بالتهنئة للاعضاء الجدد في المجلس ، متمنيا لهم النجاح في أدائهم لمسؤولياتهم . وإني على يقين بأنهم سيقبلون على مهامهم الهامة بما عُرف عنهم من حصافة وحسن أداء .

لقد انقضى ما يقرب من عام أو أكثر منذ قيام مجلسكم الموقر ببحث الوضع في الاراضي العربية المحتلة . واليوم نعود لبحث الموضوع نفسه بعد أن جرت مياه كثيرة تحت الجسور . ولكن الصورة للأسف ما زالت على ما كانت عليه يوم بحثتم هذا الامر في بدايات عام ١٩٨٨ ، بل هي أكثر حزنا وأشد إيلاما لكل صاحب ضمير حر .

لم أحضر لكي أعدّد ، مرة أخرى ، مظاهر التعسف وانتهاك حقوق الانسان التي يتعرض لها شعبنا في الاراضي المحتلة . فلقد أصبحت أخبار مصرع الصبية والنساء والشيوخ برصاص قوات الاحتلال في الشهور الاخيرة جزءا من أخبار الصباح في كل انحاء العالم ، مما لا يحتاج الامر معه الى مزيد من تسليط الضوء أو لفت الانظار بقدر احتياجه الى تحرك سريع وحاسم .

ولقد حضرت يحدوني الأمل أن يتمكن هذا المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ موقف يظهر إجماع المجتمع الدولي على رفض هذا الوضع المتردي وعلى وجوب انهائه . ولا شك أن استمرار هذا الوضع ، فضلا عما يحمله في طياته من مخاطر ، يمثل عارا على كل من يقره وكذلك على من يغض النظر عنه أو يصمت تجاهه . ولقد شعرنا بخيبة أمل عندما لم يتمكن المجلس في الشهر الماضي من التوصل إلى بيان رئاسي يعرب عن الحدود الدنيا لما اتفق عليه الرأي العام العالمي من رفض استمرار هذه الحالة ، ونأمل أن يحالف المشاورات هذه المرة مزيدا من التوفيق .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تعبير عن إرادة شعبية ترفض استمرار الاحتلال بعد مرور أكثر من عشرين عاما من تواجده غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية . وإنه لمن قصر النظر أن نتصور أن الارادة الشعبية يمكن وقفها عن طريق القهر من البعض أو بالمطالبة باصدار توجيه أو قرار بذلك ، ولكن السبيل الذي لا سبيل غيره هو علاج جذور الموقف وأسبابه التي تكمن في استمرار الاحتلال غير الشرعي ثم استخدام القوة للابقاء عليه .

إن مصر ترى أن التسوية السياسية الشاملة التي تضمن حق تقرير المصير لشعوب المنطقة وحق الوجود الآمن لدولها هي الطريق الوحيد إلى الاستقرار . وإننا نعتقد انه إلى أن يتحقق ذلك ، ولكي يتحقق ، فإن اسرائيل مطالبة بمراعاة القوانين والأعراف الخاصة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي نؤكد من جديد أنها واجبة التطبيق في جميع الأراضي المحتلة . وترى مصر أن عدم التزام القوة القائمة بالاحتلال بذلك يعد خرقا لالتزاماتها التعاقدية وفقا لهذه الاتفاقية .

وبينما يتصاعد الاحساس الدولي بأهمية أن يلحق الشرق الأوسط بحالة الانفراج في مختلف النزاعات الاقليمية الأخرى ، فإن ممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة تطرح أبعادا إضافية يجعلها معيارا أساسيا يقيس به الرأي العام الدولي مدى استعداد دولة اسرائيل للتقدم في عملية السلام .

لقد أظهر الجانب الفلسطيني بوضوح صدق نيته في التحرك نحو التسوية في إطار الشرعية الدولية عندما أكد ممثلوه الشرعيون قبولهم لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، مثلما ظهر ذلك في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في الجزائر ، كما تأكد ذلك في إعلان استكهولم وفي تصريحات جنيف .

إن التطورات الهامة في الموقف الفلسطيني والمبادرات العديدة التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية والتي أدت إلى قيام حوار أمريكي فلسطيني تتطلب ردا ايجابيا من حكومة اسرائيل لاظهار حسن النية ، وذلك عن طريق الاعتراف بضرورة الحوار مع ممثلي الشعب الفلسطيني وقيادته .

إن سنوات عديدة من الاحتلال واستخدام القوة لم تنجح في تحقيق الامن للمحتل ولم تثن أصحاب الارض عن مطلبهم العادل في التمتع بحقهم الشرعي في تقرير مصيرهم . وإن الطريق لتحقيق الامن والاستقرار للجميع يبدأ باعتراف اسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير والدخول في مفاوضات مع الاطراف المعنية بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية للنزاع العربي الاسرائيلي .

إن الأوضاع الاقليمية والعالمية في ظل مناخ الانفراج الدولي والتطورات في الموقف العربي والفلسطيني وتسلّم ادارة امريكية جديدة لمقاليد الامور في الولايات المتحدة وتشكيل حكومة اسرائيلية جديدة ، كل ذلك يتيح فرصة غير مسبوقة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط . وان الموقف الفلسطيني البناء يستلزم ردا ايجابيا من حكومة اسرائيل التي تستطيع أن تجعل ايقاف الممارسات الحالية في الاراضي المحتلة بادرة تدل على صدق عزيمتها على إقامة علاقات سلمية مع جيرانها ، خاصة وان إقامة علاقات انسانية مع أقرب جيرانها ، وهم الفلسطينيون الذين يعيشون مؤقتا تحت الاحتلال ، ستكون إشارة سليمة في هذا الاتجاه لن يخطئها أحد ، وسوف تفتح الطريق إلى ما يصبو إليه الجميع من استقرار دائم في المنطقة .

ان استمرار النهج الاسرائيلي الحالي في معالجة الموقف لن يؤدي إلا إلى دعم تيارات التطرف والعنف في كل جانب على حساب أصوات التعقل والحوار . ولقد صار واضحا أن قطاعات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه - بما في ذلك قواته المسلحة - يعاني ضميرها من هذه الممارسات وترفضها مثلما رفضتها مختلف شعوب وحكومات العالم المتحضر وأغلب المنظمات الاقليمية والدولية المختلفة .

لقد شهد العام الماضي الذكرى الأربعين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وشهد العام نفسه سقوط مئات من القتلى وآلاف من الجرحى في الضفة الغربية وغزة وانتهاك حقوق عشرات الآلاف الآخرين من جراء استمرار احتلال لا يجد له سندا من قانون أو شرع ، واستخدام أهوج للقوة للابقاء عليه . ولكن خطورة الموقف تتجاوز هؤلاء الضحايا إلى مصير الملايين من البشر الذين يعيشون في هذه المنطقة من العالم ويحلمون بغد أفضل لهم وللأجيال القادمة من أبناء كل شعوب المنطقة وأتباع مختلف الأديان . وإننا جميعا نتحمل إزاء أنفسنا وإزاء هؤلاء مسؤولية العمل نحو السلام . ورفع هذه الانتهاكات هو خطوة أولى في هذا الاتجاه .

مرة أخرى يشهد الشرق الأوسط هذه الأيام تطورات كبرى تفرض على جميع القوى والأطراف أن تسعى بنشاط وجد من أجل تحقيق السلام الدائم والعادل من خلال تسوية تفاوضية للنزاع .

إن ذلك الهدف يمكن أن يتحقق من خلال عدة مراحل للتحرك النشط وبحيث تعترف اسرائيل ، القوة المحتلة للضفة الغربية وغزة ، في البداية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة ، ثم تتفق كل الأطراف في المرحلة التالية ، من خلال مشاورات تحضيرية يشارك فيها الجميع ، على بدء محادثات وجها لوجه في إطار مؤتمر دولي للسلام يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

هذا هو طريق السلام العادل . وإن مصر يحدوها الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن خلال بحثه لهذه المسألة من الاجراءات ما يتناسب مع خطورة الموقف ومتطلباته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل إسرائيل . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بيين (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر شباط/فبراير . ولا يخالجني أدنى شك في أن توجيهكم الماهر وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة سيكونان ذوي فائدة جمة لمداولاتنا . وأود ، علاوة على ذلك ، أن أهنئ سلفكم وكل أعضاء المجلس الجدد .

سعت إسرائيل منذ ميلادها الجديد منذ ٤١ سنة تقريبا إلى الوئام السياسي والتعايش والسلم مع كل جيرانها . ونحن دَعَوْنا مرارا إلى الحوار والمفاوضات المباشرة بوصف ذلك أكثر السبل فعالية لحل الكثير من المشاكل المعقدة للنزاع العربي الإسرائيلي . وغني عن البيان ، بطبيعة الحال ، أن الاستقرار والسلم لا يمكن أن يتحققا إلاّ عن طريق التوفيق وعن طريق تحقيق توازن بين شتى مطامح الشعوب في المنطقة .

وفي تلك الفترة تعين على إسرائيل أن تواجه مجموعة واسعة من التهديدات لأمنها وبقائها بما في ذلك الحروب الواسعة النطاق وأعمال الإرهاب والعنف التي لا تكل . إلاّ أن هذه الحالة لم تدفع إسرائيل إلى التخلي عن بحثها عن السلم ، كما أن الحروب والعنف لم تدفع ولن تدفع إسرائيل إلى التخلي عن مصالحها الأمنية الحيوية أو التهاون فيها .

ومنذ عام ١٩٤٨ تجلى النزاع العربي الإسرائيلي في طرق شتى آخرها هو ما يسمى بالانتفاضة في الاراضي التي تديرها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وتماما كما سعت إسرائيل إلى الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي في العقود الاربعة الماضية فإنها تسعى إلى إنهاء العنف في تلك الاراضي عن طريق حل سياسي . وإسرائيل لم تكن بحاجة إلى الانتفاضة لكي تدرك أنه لا يمكن تحويل الحالة الراهنة إلى حالة يمكن أن يبدأ فيها ترسيخ أسس الثقة والمصالحة والتوفيق إلاّ بالحل السياسي .

ومع ذلك فإن إسرائيل ترى أنه من أجل التوصل إلى حل سياسي ينبغي للمرء أن يحاول أن ينتهج نهجا تدريجيا عمليا لبناء الثقة يمكن أن يختفي فيه العنف وأن يحل محله الحوار والتفاهم . إن الحلول المؤقتة ممكنة ويمكن التوصل إليها في وقت قصير نسبيا ولكنها لا يمكن أن تتحقق في ظل التهديد بالقنابل المحرقة والعنف .

وفي الوقت الذي تلتزم إسرائيل فيه بتعزيز الحلول السياسية فإنها مازالت مضطرة إلى الحفاظ على النظام والأمن العام واستعادة الهدوء .

إن المراقب البعيد عن الاحداث الذي يستمع إلى بعض الخطب في هذه المناقشة سيعتقد أن إسرائيل تواجه مظاهرات لا ضرر فيها ، والواقع أنها تواجه شغبا واسع النطاق وعنفا واسع النطاق . إن عصابات الشباب الذين يلقون الأحجار وقضبان الحديد على الإسرائيليين بقصد واضح هو القتل ليسوا متظاهرين . وإن نصب الكمائن للسيارات وأوتوبوسات المدارس ومهاجمة راكبيها بالقنابل النفطية - مما يؤدي إلى حرق النساء والاطفال أحياء والاسر البريئة التي تقضي أيام عطلاتها والتلاميذ في طريقهم إلى المدارس - ليسا من قبيل "المظاهرات" . إن الهجمات بالمدى ليست "مظاهرات" . وقتل المدنيين الإسرائيليين الذين يذهبون للتسوق ليس "مظاهرات" . لقد استمعنا هنا كثيرا عن الإصابات الفلسطينية . وإسرائيل لتأسف لذلك بحق ، ولكننا لم نسمع أي شيء عن الإصابات الإسرائيلية . والواقع أن مئات الإسرائيليين قد جرحوا وبجروح قاتلة أحيانا . ومنذ يومين فقط إن السيد البرت جوروسي حُرق حيا في سيارته . إن المناقشة التي تتجاهل حقوق الإنسان للإسرائيليين في أن يؤدوا أعمالهم في سلم وواجب حكومة إسرائيل في تمكينهم من أن يفعلوا ذلك لا يمكن أن تؤخذ مأخذ الجد .

وإسرائيل قد طلبت إلى المقيمين في الاراضي ممارسة ضبط النفس والامتناع عن العنف وانتهاج الحل السياسي . وهناك بعض الفلسطينيين البارزين في الاراضي ، مثل رئيس بلدية بيت لحم ، كانت لديهم الشجاعة على أن يذكر أن الفلسطينيين سيكونون على استعداد لقبول هدنة مشرِّفة تكون فترة هدوء يخف فيها التوتر حتى يتسنى للناس أن يفكروا وأن يتصرفوا بطريقة عادية . هكذا قال رئيس البلدية . ورد عرفات علنا على

هذه الرسالة بوحشية صريحة قائلا : "كل من يفكر في وقف الانتفاضة قبل أن تحقق أهدافها سأعطيه عشر رصاصات في صدره" . هكذا قال عرفات .

إن هذا الاتّباع غير الرشيد للإرهاب والعنف يحول دون بدايات الحل السياسي في الاراضي . إن هذا النهج الهدام قد سمح أيضا بمواصلة أعمال التسلل الإرهابية على الحدود الشمالية لإسرائيل من جانب مجموعات منظمة التحرير الفلسطينية التي حضرت اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والتي من المفترض أنها قد وافقت على نبذ الإرهاب . وقد سمعنا إلى أن حالات التسلل هذه ليست إرهابا - حسنا ، أريد أن أقول ، سيدي الرئيس ، إنها ليست أعمال سلم واعتدال . وهذا النهج هو أيضا السبب في أن منظمة التحرير الفلسطينية لم توافق على أي نداء بضبط النفس المتبادل في المشروع الاخير لبيان يمكن أن يصدر عن رئيس مجلس الامن .

ولو كانت منظمة التحرير الفلسطينية مهتمة بالحل السياسي فلماذا تحاول بصراحة أن تمنع سكان الاراضي من استمرار الحوار السياسي مع إسرائيل وأن تثنيهم عن ذلك ؟

إن السبب واضح . لو أن سكان الاراضي لم يواصلوا فحسب الحوار مع إسرائيل ولكنهم توصلوا إلى تفاهم وترتيبات تشكل بداية الحل السياسي فهذا سيهدد ما يسمى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وسبب وجودها كما فعلت الانتفاضة نفسها في الاراضي منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . إن منظمة التحرير الفلسطينية في تونس لا تنبذ الإرهاب والعنف - ولكنها تنبذ ، كما فعلت دائما ، الحلول السلمية الحقيقية .

إن إسرائيل ليست هي التي تحرّض جنودها أو مواطنيها على التصدي للفلسطينيين في الاراضي . وليست إسرائيل هي التي تضع الاطفال في صدر المظاهرات العنيفة التي تؤدي إلى الوفيات وجروح في الجانبين .

وأود أن أكرر هنا مرة أخرى أن إسرائيل تحاول أن تستعيد الهدوء في المناطق بأقصى قدر ممكن من ضبط النفس وبالامتثال الكامل للقوانين التي طبقت على هذه الاقاليم لما يقرب من نصف قرن من الزمان قبل أن تسيطر عليها إسرائيل بوقت طويل .

وإسرائيل تجعل الجنود يدركون ضرورة التقيد بالمبادئ الأخلاقية اليهودية - التي هي منارة للعالم - على الرغم من الاستفزازات الكثيفة التي لا تكل التي يواجهونها . هذه القيود الأخلاقية يستغلها البعض لمواصلة أعمال العنف . وهذا النهج واهم . فالعنف في الأراضي أو في أي مكان آخر لن يرغم إسرائيل على أن تتخلى عن مصالحها الأمنية الحيوية ولن يرغم إسرائيل على أن تتخلى عن جهودها للتوصل إلى تسوية سياسية . والعنف لن يؤدي إلاّ إلى الجمود وإلى المزيد من المعاناة .

إن لاسرائيل هدفين أساسيين هما : استعادة الهدوء في يهودا والسامرة وقطاع غزة والسعي الى التوصل الى اتفاقات سلمية مع جميع جيرانها . وفي إطار هذه الاتفاقات السلمية نسعى الى التفاوض والى الاتفاق على حسم المركز النهائي للاراضي والعرب الفلسطينيين المقيمين هناك ، مع مراعاة حقوقهم المشروعة .

وكقاعدة فان المرء يجري مفاوضات وحوارا بين الخصوم وبين الذين يوافقون على مبدأ المفاوضات المباشرة والسلم ولكنهم لا يتفقون على التفاصيل ولهم مطامح مختلفة بشأن النتيجة النهائية .

إن اسرائيل لاتزال مصممة على رغبتها في اجراء المفاوضات المباشرة مع الدول المجاورة لها ومع الفلسطينيين العرب المقيمين في الاراضي التي تديرها اسرائيل ، وعلى أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . إن منظمة التحرير الفلسطينية وبعض البلدان العربية قد رفضت مرارا المفاوضات المباشرة ، ورفضت اتفاقات كامب ديفيد ، ورفضت انتخاب ممثلين في الاراضي ، ورفضت المرحلة المؤقتة للحكم الذاتي ، ورفضت المفاوضات التي يمكن أن تبدأ في تلك الفترة المؤقتة بهدف التوصل الى حل دائم .

وبدلا من ذلك عرضت فكرة عقد مؤتمر دولي سيكون انعقاده من أجل تنفيذ نتيجة محددة سلفا ، ولا يقضي باجراء مفاوضات مباشرة ، بل سيكون بديلا لها . فلو كان عقد مؤتمر دولي فكرة طيبة فلماذا لم تستخدم هذه الوسيلة لحل أي من الصراعات التي أدت الى التطورات السارة التي حدثت في السنة الاخيرة في مناطق أخرى من العالم ؟ فلا النزاع بين إيران والعراق ولا مسألة ناميبيا ولا مسألة أفغانستان تحل في مؤتمر دولي ، وإنما عن طريق المفاوضات المباشرة بين الدول المعنية وأحيانا بمساعدة الامم المتحدة وأطراف ثالثة أخرى .

وفي الواقع ان اسرائيل لا تعترض من حيث المبدأ على أي مساعدة مقدمة من أطراف ثالثة . وقد ذكر رئيس الوزراء شامير مؤخرا اننا على استعداد لإجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي و/أو الامين العام للامم

المتحدة ، شريطة أن يشكل هذا الاشراف الإطار اللازم للمفاوضات ولا يتدخل تدخلا مباشرا في مضمونها . ومن سمات المعايير المزدوجة التي تطبق على اسرائيل أن رغبة اسرائيل في حسم خلافاتها مع العالم العربي عن طريق الأسلوب التقليدي المتمثل في المفاوضات المباشرة تعتبر تشددا ، في حين أن رفض العرب لأي تسوية ، ماعدا تلك التي تفرض عن طريق مؤتمر دولي يعتبر خطوة مستنيرة وتوفيقية .

أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية فمن الجلي أن الحالة الحقيقية تختلف تماما عما يبدو عليه الحال . فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تنبذ الإرهاب ، بل انها مابرحت تستخدمه ضد اسرائيل وفي محاولاتها لممارسة السيطرة على أي عرب يرفضون الانقياد لتوجيهاتها . انها لم تتخل عن خطتها لتدمير اسرائيل على مراحل ، وما يقصد بالدولة الفلسطينية التي تقول إنها ترغب في انشائها في الاراضي المدارة سوى أن تكون خطوة أولى نحو هدفها النهائي المتمثل في الاستعاضة عن كامل اسرائيل بما يسمى بدولة فلسطين .

واستشهد بمثال واحد من بين أمثلة عديدة : في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ قال أبو إياد ، نائب عرفات ما يلي :

"نقسم إنا سنحرر حتى فلسطين قبل عام ١٩٦٧ . وسنحرر فلسطين على مراحل ... وأن حدود دولتنا كما أعلنّاها تمثل فقط جزءا من مطامحنا الوطنية . وسوف نعمل من أجل توسيعها بغية تحقيق تطلعاتنا في الحصول على كل أرض فلسطين ..." .

لابد لي أن أوضح أن طابع بعض اللهجة المستخدمة ضد اسرائيل والتي استمعنا اليها في هذه المناقشة - وأنا واثق من أننا سنستمع الى المزيد منها الأسبوع القادم - لا يدل بالتأكيد على الرغبة في التوفيق وصنع السلم ويكذب تماما أي تظاهر بأن تغييرا جوهريا قد حدث في الجانب الآخر .

ومع ذلك فإن عرضنا لايزال قائما ، وإذا ما بدأت المفاوضات بالطريقة التي وصفتها مع الدول العربية ومع ممثلي الفلسطينيين العرب المقيمين في الاراضي ، فما من

شك لديّ بأنه سيتسنى التوصل الى حل مرض يراعي احتياجات اسرائيل الامنية والحقوق المشروعة للفلسطينيين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت أعتزم رفع الجلسة الآن . ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعماله في الساعة ١٠/٣٠ من صباح يوم الاثنين ، الموافق ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥